

Distr.: General
18 March 2016
Arabic
Original:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

اجتماع طاولة مستديرة وزاري: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

موجز الرئيس

١ - في الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع طاولة مستديرة وزاريا حول "تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" في إطار الموضوع العام "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة". وقد تبادل المشاركون الخبرات والعبر المستخلصة والممارسات السليمة في ما يتصل بهذا الموضوع مع التركيز على تنفيذ مراعاة للاعتبارات الجنسانية لخطة عام ٢٠٣٠.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - ترأست اجتماع الطاولة المستديرة رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر مايا مرسي. وأدارت حلقة النقاش الأمانة العامة للأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية ريبكا غرينسبان. وشارك في الطاولة المستديرة وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢٢ دولة من الدول الأعضاء.

٣ - وأعاد المشاركون التأكيد أن ترجمة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى واقع حقيقي يتطلب تمويلاً مخصصاً ومطرداً. وعليه فإن رصد تمويل مخصص يحظى بالأولوية هو ضرورة حيوية لا يقل عن أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واتفقوا على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح، بأهدافها وغاياتها الشاملة، فرصة تاريخية للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين بصورة شاملة ومستدامة. وسيتطلب ذلك التزاماً سياسياً قوياً وزيادة في الاستثمار من مصادر متعددة ومتنوعة. وأعرب المشاركون عدة عن قلقهم من الثغرات الرئيسية التي لا تزال تعترض المساواة بين الجنسين ومن أنه ما زال يتعين القيام بالكثير من أجل تحقيق التنفيذ التام للأولويات المحددة في منهاج عمل بيجين.

٤ - وشدد المشاركون على أن الأولويات المحددة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية توفر خريطة طريق لتذليل العوائق النظامية التي أعاقَت التنفيذ التام والفعال للالتزامات بالمساواة بين الجنسين. وأبرزوا ضرورة ربط الإجراءات المتفق عليها في خطة العمل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل النجاح في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥ - واتفق المشاركون على أهمية توليد الموارد المحلية وتخصيص ما يكفي من التمويل العام من أجل تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين على المدى الطويل. وقدموا أمثلة بيّنت كيف أن ما وُضع وُنفذ من سياسات مالية وقوانين ميزانية مراعية للمنظور الجنساني مكّن الحكومات من زيادة الإنفاق في مجالات تنسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى النساء والفتيات كالصحة والتعليم والزراعة والحماية الاجتماعية.

٦ - وشدد المشاركون على أهمية وجود آليات مؤسسية قوية وأطر تخطيط لتحقيق النتائج، بما في ذلك السياسات وخطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التخطيط والميزنة الحكومية في جميع القطاعات. وباتت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني تُستخدم بشكل متزايد لمأسسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطط والميزانيات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، والاستفادة من الموارد من أجل الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧ - وأدى تعزيز نظم المساواة في ما يتعلق بالميزانيات العامة والإنفاق دوراً في زيادة تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد اتسم تقييمُ فعالية المخصصات العامة من خلال عمليات المراجعة ورصدُ أثر إجراءات التدخل الحكومية من عمليات خلال التحليل والتقييم الجنسانية بأهمية حيوية. وفي هذا الصدد، أبرزَ المشاركون دورَ الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، ودعوا إلى تحسين الولايات وموارد أفضل وتعزيز القدرات من أجل ضمان فعالية دورها في رصد تنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشدد عدد منهم أيضاً على أهمية جمع واستخدام بيانات مصنفة بحسب الجنس لدى وضع السياسات والتخطيط وكذلك في تقييم أثر إجراءات تدخل القطاع العام على حياة النساء والفتيات.

٨ - وأكد المشاركون من جديد أهمية الشراكات المتنوعة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب، والشراكات بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتمويل وتنفيذ مبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسلط عدد منهم الضوء على مسؤولية القطاع الخاص والمنظمات الخيرية في المساهمة بالموارد اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الإيرادات المتأتية من استثمار القطاع الخاص في النفط والتعدين من أجل زيادة تمويل الخدمات الاجتماعية للنساء والفتيات. ويمكن للشراكات بين المؤسسات المالية والعامة أن تؤدي دوراً في القضاء على الممارسات التمييزية المتصلة باستفادة المرأة من الخدمات المالية.

٩ - وأبرزَ المشاركون عدة أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم البلدان في تحقيق التزاماتها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب عدد منهم عن القلق إزاء المستوى المنخفض من هذه المساعدة والحصة الضئيلة منها المخصصة للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. ودعا المشاركون إلى زيادة المساهمات الواضحة والتعهدات بتقديمها لهذا الغرض في المساعدة الإنمائية الرسمية. وطلبت البلدان التي تمر في نزاع أو في حالات ما بعد النزاع الدعم لمساعدتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات، من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وتقديم الخدمات.

التدابير الرامية إلى التعجيل في تمويل المساواة بين الجنسين

١٠ - رأى المشاركون أن ترجمة الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى أفعال، والتعجيل في تنفيذ منهاج عمل بيجين يتطلبان إجراءات عاجلة. فالإطار الجديد، نظراً لكونه خطة عالمية، يمثل الإرادة السياسية المتجددة للحكومات، وينبغي استخدامه الآن كأساس لتعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لردم كل الثغرات التي تشوب المساواة بين الجنسين.

١١ - ودعا المشاركون إلى تعبئة الإيرادات وإعادة توزيع الموارد على نحو متسم بالكفاءة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واقترحوا زيادة قدرات المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي بما يكفل وضع خطط وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني. ومن الضروري تعزيز آليات المساواة بين الجنسين من أجل رصد الإنفاق العام، بما في ذلك من خلال جمع واستخدام بيانات مصنفة بحسب الجنس.

١٢ - وجرى التشديد على أن المساواة بين الجنسين ليست باباً من أبواب الإنفاق بل استثماراً. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل معاً من خلال الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة، وزيادة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية المحددة الأهداف، وإشراك القطاع الخاص ومساءلته، من أجل تنمية هذا الاستثمار وتقديم الدعم إلى أكبر الأسواق الناشئة - المرأة.